המקדמה

هذا التقرير الموضوع بين أيديكم هو تقرير خاص في المجال الاقتصادي ويتناول في الغالب مواضيع ذات تأثير مباشر على الحياة اليومية وعلى تنمية الاقتصاد. يُعَد هذا التقرير بمثابة ركيزة أساسية في نظام الرقابة العامة على إدارة الموارد الإقتصادية للدولة. تم تجميع المواضيع المطروحة في التقرير في عدة مجموعات رئيسية: **التنظيم الاقتصادي والاستهلاك; ميزانية وضرائب; بنية تحتية وطاقة; سكن وخدمات; مخصصات.** فيما يلي نظرة عامة على بعض أقسام التقرير:

سوق الرهن العقاري (مشكنتا)

يؤثر سوق الرهن العقاري بصورة مباشرة على كل أسرة في اسرائيل، حيث أن الحصول على رهن عقاري يعتبر غالبا القرار المالي الأكثر أهمية للعائلة. نظرًا لنطاقه المالي الواسع وامتداده لسنوات طويلة، لا يقتصر الرهن العقاري على كونه أداة تمويل لشراء منزل، بل هو عامل يؤثر بشكل مباشر على التدفق النقدي الحر للأسرة، ومستوى معيشتها، وقدرتها المالية على المدى الطويل. إن التعقيد المتأصل في القرض، إلى جانب الآثار الجانبية طويلة الأمد لشروطه، يتطلب وعياً عالياً لدى المستهلكين فضلاً عن تنظيم مناسب ومُحتلن وفقاً للتغيرات في الاقتصاد من قبل الجهات التنظيمية ذات الصلة - بنك إسرائيل وسلطة سوق رأس المال. أدى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السكن، والذي بدأ في عام 2008، إلى زيادة كبيرة في الطلب على الائتمان. ينعكس هذا الإتجاه بشكل واضح في معطيات سنوات 2024 - 2025. تجاوز متوسط مبلغ الرهن العقاري المليون شيكل، وارتفع متوسط القسط الشهري إلى حوالي 5,800 شيكل جديد مقارنة بمتوسط القسط في عام 2019، والذي بلغ 4,200 شيكل جديد. في يونيو/ حزيران 2025، وصل إجمالي رصيد ديون الرهن العقاري للجمهور الإسرائيلي إلى مستوى غير مسبوق بلغ حوالي 630 مليار شيكل جديد. تشير نتائج الرقابة إلى وجود نظام معقد، حيث توجد آليات إشرافية محافظة تساهم في استقرار النظام المصرفي والحد من المخاطر جنباً إلى جنب، بالإضافة الى حواجز هيكلية وتشغيلية قد تضر بالمنافسة والشفافية وإمكانية وصول مختلف قطاعات الجمهور إلى الخدمات المالية. في نفس الوقت، تتسع الفجوات بين السكان، وتتطور ممارسات التمويل التي تزيد من المخاطر، ويظهر ضعف واضح في تنظيم المجالات ذات الصلة، وعلى رأسها الإستشارة بخصوص الرهن العقاري. الرهن العقاري ليس مُجرد مُنتَج مصرفي، بل هو بنية تحتية وجودية ضرورية للاستقرار الاقتصادي للأسرة في إسرائيل.

يجب على بنك إسرائيل، بالتعاون مع سلطة سوق رأس المال، ضمان أن تتم إدارة هذا السوق بشفافية ونزاهة، وأن يخضع لإشراف مناسب، مع تشجيع المنافسة من جهة والحفاظ على استقرار النظام المالي من جهة أخرى.

التحويلات المالية في نهاية سنة 2024

تُعتبر ميزانية الدولة الأداة الرئيسية التي من خلالها يتم تطبيق سياسة الحكومة الاقتصادية، ولهذا يوجد لها تأثير حاسم على الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. تهدف الميزانية إلى التعبير عن الجانب المالي لخطة عمل الحكومة السنوية أو متعددة السنوات، وتعكس أهداف الحكومة وأولوياتها في توزيع الموارد المتاحة لها. تقرير تنفيذ الميزانية لا يهدف الى أن يكون أداة اعرض النفقات المالية فحسب، إنما أيضا مؤشرا لتحقيق الأهداف وتنفيذ الإجراءات.

تميزت سنة 2024 بحجم غير مسبوق من قوانين الميزانية الإضافية التي تمت المصادقة عليها وطلبات ميزانية تم وضعها على طاولة لجنة المالية في ديسمبر/ تشرين الثاني لنفس السنة. يعود هذا، من بين أمور عديدة، الى الحاجة لمنح استجابة مالية لحرب السيوف الحديدية والنفقات

غير المتوقعة في مجال الأمن والمجالات المدنية. في ديسمبر/ تشرين الثاني 2024، تمت المصادقة على 77 توجها ماليا بمبلغ إجمالي يبلغ حوالي 30.4 مليار شيكل جديد- مبلغ أكبر بحوالي 65% من المبلغ الذي تمت المصادقة عليه في ديسمبر/ تشرين الثاني 2017 الذي بلغ 18.4 مليار شيكل جديد. في إطار إدارة الميزانية، تم فحص طلبات تخصيص مبالغ مالية كبيرة تم تقديمها عند اقتراب نهاية السنة المالية، وقد أضر ذلك بقدرة الوزارات الحكومية على العمل بشكل مستمر وفعّال، وأدى إلى قيام الوزارات فعلياً بإنفاق الأموال دون ميزانية معتمدة، بشكل منافٍ للقانون. تُظهر المقارنة مع السنوات السابقة وجود اتجاهات تتمثل في زيادة العبء الواقع على اللجنة المالية وزيادة عدد التحويلات المتأخرة ومبالغ الميزانية المخصصة ضمن إطار عملها. تُثير هذه النتائج مخاوف بشأن التحايل على قانون أساس الميزانية لعام 1985، والإضرار بإجراءات اتخاذ القرارات، وقدرة الكنيست على الرقابة، والإدارة السليمة للأموال العامة، والتنفيذ الفعال لسياسة الحكومة.

يوصى بأن يقوم وزير المالية وقسم الميزانيات بالعمل على تقليل نطاق تغييرات الميزانية بشكل عام، وتغييرات الميزانية المتأخرة بشكل خاص، وأن يعملوا على تقديم المواعيد النهائية لتقديم طلبات المناقشة والموافقة وتعزيز الرقابة والإشراف على الميزانية - لضمان الشفافية والكفاءة والاستمرارية في إدارة ميزانيات الحكومة والامتثال لقوانين الميزانية.

ضمان تلبية احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي من الغاز الطبيعي

يُعتبر الغاز الطبيعي مورداً طبيعيًا ذو أهميّة قومية واستراتيجية قصوى لدولة اسرائيل واستقلالها في مجال الطاقة. كما أنه ضروري لتنمية الاقتصاد والصناعة وازدهار الاقتصاد الإسرائيلي فبعد اكتشاف احتياطيات الغاز في المياه الاقتصادية الإسرائيلية، تحولت البلاد من مستوردة للوقود اللازم لإنتاج الكهرباء إلى دولة مكتفية ذاتيًا في تلبية معظم احتياجاتها من الطاقة الكهربائية[1]. خلال سنة 2024 تم إنتاج BCM 27.1 من الغاز الطبيعي في اسرائيل، تم استخدام نصف هذه الكمية لإنتاج الكهرباء، للصناعة والمواصلات في السوق المحلي ونصفها الآخر للتصدير. يعتمد اقتصاد الغاز الطبيعي حاليًا على ثلاثة حقول غاز رئيسية - لفياتان، تمار وكريش-تنين. للغاز الطبيعي فوائد إضافية: فهو يُعتبر مصدر دخل هام للدولة، واستخدامه يقلل من تلوث الهواء ويخفض من أسعار الكهرباء وغلاء المعيشة مقارنة مع استخدام الوقود. مع ذلك، وبما أن الغاز الطبيعي مورد محدود، فمن المتوقع أن يضطر الاقتصاد الإسرائيلي في غضون عقدين إلى التعامل مع نقص متزايد في الغاز الطبيعي. قد ينعكس هذا النقص، من بين أمور أخرى، في ارتفاع أسعار الطاقة وغلاء المعيشة. ستؤثر القرارات التي يتم اتخاذها في هذه الأوقات على قطاع الغاز لسنوات عديدة، وسوف تُشكل مستقبل الطاقة في اسرائيل.

كشف التقرير عن وجود فجوات في الاستجابة لاحتياجات الغاز الطبيعي في الاقتصاد المحلي، بما في ذلك نطاق الالتزام المطلوب للحفاظ على احتياطيات للسوق المحلي لمدة ٢٥ عامًا، وكذلك في الاستجابة لاحتياجات الأمن الطاقي لدولة اسرائيل على المدى الطويل. كما تبيّن أن لجنة دايان استندت إلى توقعات للطلب على الكهرباء يُرجَّح أنها كانت متحيزة نحو الانخفاض. بلغت احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة لإسرائيل في 1.1.2024، والتي استندت إليها لجنة دايان

1 يتم إنتاج معظم الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة، لكن في عام 2024، كان حوالي 15٪ من إنتاج الكهرباء في البلاد يعتمد على الفحم والسولار، اللذين تستوردهما إسرائيل.

في مسودة توصياتها، نحو ٨٥٠ مليار متر مكعب (BCM) . وفي نوفمبر ٢٠٢٥ جرى تحديث التقدير بشكل تراجعي إلى نحو ٨٧٠ مليار متر مكعب (BCM) . كما تبيّن أن توصيات اللجنة استندت إلى معطيات غير مؤكدة تتعلق بالفائدة المتوقعة من تصدير الغاز، وذلك من دون أخذ التكاليف الإضافية للاستيراد المستقبلي في الحسبان.

من واجب الدولة ضمان استغلال موارد الغاز الطبيعي بشكل يزيد من قيمتها لصالح الجمهور في اسرائيل، استنادا لرؤية طويلة الأمد وتخطيط استراتيجي لقطاع الطاقة. يجب على وزارة الطاقة، بصفتها الوصي من قبل الجمهور، بالتعاون مع باقي الأعضاء في لجنة ديان، استخلاص كامل الفوائد الشاملة الكامنة في احتياطات الغاز، الذي يعتبر مصدر الطاقة الرئيسي الذي تعتمد عليه اسرائيل. بالنظر إلى التوقعات بأن احتياطيات الغاز ستنفد في غضون 25 عامًا تقريبًا، فمن الضروري الاستعداد لذلك الآن ودراسة الخطوات اللازمة التي يجب اتخاذها حتى يكون اقتصاد الطاقة مستعدًا لليوم الذي لن يكون لدى إسرائيل فيه موارد غاز طبيعي. وهذا من أجل ضمان استمرار إمداد مصادر الطاقة للقطاع بشكل موثوق.

رقابة متابعة بعد إصلاح أوجه القصور

لا تنتهي عملية الرقابة عند نشر تقرير. على العكس من ذلك، فإن نشر التقرير هو نقطة البداية لعملية حيوية لتصحيح أوجه القصور وتطبيق التغييرات، ومن الضروري ضمان ترجمة تقارير التدقيق إلى إجراءات فعلية وتغيير منهجي في الجهات التي تتم عملية الرقابة عليها. يتضمن هذا التقرير ثلاث رقابات متابعة في المواضيع التالية:

- تلوث الهواء الناتج عن المركبات ودخول المركبات الكهربائية
- قضايا حماية المستهلك
- إدارة نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الدولة

هذا هو التقرير الأخير في مجال البنية التحتية والاقتصاد الذي أقوم بالتوقيع عليه كمراقب الدولة ومفوض شكاوى الجمهور. خلال سنوات عملي في المنصب، رأيت أن رقابة الاقتصاد والبنية التحتية هي أداة من الدرجة الأولى لفحص الأداء السليم لسلطات الدولة، ولتحديد الإخفاقات الهيكلية والوظيفية، ولتقييم درجة الكفاءة والشفافية ومعقولية صنع القرار في المجال الاقتصادي. بعيداً عن جانب الرقابة، يقدم التقرير مساهمة حقيقية في تعزيز الاقتصاد وإفادة الجمهور، حيث قد تساهم نتائجه في تحسين الآليات التنظيمية، وتعزيز الإدارة السليمة للأموال العامة، وزيادة ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية، وضمان تخصيص أكثر كفاءة وعدالة لموارد الدولة.

أتقدم بخالص الشكر **لموظفي قسم الرقابة في قسم الاقتصاد والبنية التحتية الوطنية** في مكتب مراقب الدولة ومفوض شكاوى الجمهور، الذين ساعدوني خلال سبع سنوات من العمل المشترك، والذين وضع عملهم المهني والدقيق والمسؤول الأساس لإجراء رقابة تستحق كل الثناء. استمروا بالنجاح!

متنياهو أنـچلمان

مراقب الدولة
ومفوَّض شكاوى الجمهور

القدس،
يونيو 2026